

## كلمة ونص

يونس خلف

## الكهرباء وتساولات عالية التوتر..!

لم تستطع الحكومة أن تنفذ الوعود التي أطلقتها بشأن تقليل ساعات التقنين وتحسين الكهرباء، وعلى الرغم من المعاناة الصعبة التي تتفاقم أكثر فإن المواطن أصبح يدرك ويسمع ويشاهد السبب الذي أدت إليه أزمة الكهرباء وهو واقع الطاقة الكهربائية الحالي من دون إنفاق دور الإرهاب والحصار في ذلك. ويعلم الجميع أنه منذ بداية الأزمة ومع ارتفاع ساعات التقنين إلى حدودها القصوى سارع بعض التجار إلى رفع أسعار الشواحن الكهربائية وزيت الكاز وحتى أسعار حطب التدفئة، وبقي هذا الواقع على حاله مع تحديث مستمر ومكرر عن الأعطال ومشاكل المحطات وصعوبات التوريد وغيرها من المشكلات التي تأتي في سياق الذرائع لتبرير عدم اتخاذ خطوات لوقف التدهور المستمر في خدمة الطاقة الكهربائية.

اليوم ثمة أسئلة لا تقل في شفافيتها ووضوحها عن مستوى التوتر الكهربائي العالي، لعل في مقدمتها أن الدولة سمحت للصناعيين باستيراد مادة المازوت الصناعي لتعويض فاقد الطاقة الكهربائية بسبب التقنين، فكيف استثمر الصناعيون هذه الفرصة؟ وإذا قام الصناعيون باستيراد مادة المازوت فلماذا يحرم المواطن من تشغيل الإنارة في بيته ويعطى هذا الحق للعامل والنشأت؟

كيف يتم توفير المازوت لأصحاب الأمبيرات في حين لا يتوفر للمواطن وعندما يحصل عليه فهو بالقطارة؟ هل يعلم أصحاب الشأن والقرار أنه في محطات التوليد وعبر بوابات محطات التحويل الحكومية يتم استرجار الكهرباء وبيعها للمستهلكين بنظام الأمبيرات؟ ماذا تعني مئات الموافقات التي تستنتج من التقنين مؤسسات وأفراداً منها ما هو مبرر كطبخة مثلاً أو مخبز أو مشفى أو أي سبب يأتي تحت عنوان الضرورة الوطنية ومنها ما هو غير مبرر كعامل البلاستيك والفلين وغيرها إضافة إلى أشخاص؟

أيضاً مئات الخطوط المغاة من التقنين على مستوى القطر تحت عنوان سياحي، ما يطرح السؤال هل السياحة ضرورة وطنية والمواطن ليس ضرورة وطنية؟

كلنا مع تزويد كل العامل والنشأت التي تتعلق بحياة ومعيشة المواطن بالكهرباء ولأنها رافعة للاقتصاد الوطني، ولكن بشرط توفرها وعدم قطعها عن المواطنين وتوزيع ما هو متوفر وبتاح بعدالة، كما أن فكرة الخطوط المغاة من التقنين هي بدعة ربما مقبولة عندما كانت آثارها على المواطن قليلة جداً، لكن اللجنة التي شكلت لهذه الغاية تعفى من نشاء وترفض من نشاء وإلا فكيف تعفى منشأة سياحية وترفض أخرى؟ وسؤال آخر: ماذا فعلت الجهات المعنية في مواجهة ظاهرة سرقة الطاقة الكهربائية حيث يعلم ويشاهد الجميع الكثير ممن يقوم بإيصال الكهرباء إلى منازلهم عن طريق مد خطوط كهربائية من شبكات البلديات وأنوار الطرق العامة، وأكثر من ذلك مصانع خاصة تعتمد أسلوب سرقة الكهرباء من الدولة.

وأخيراً يبقى السؤال: هل آن الأوان للوعد أن تنفذ؟ وكيف يمكن التغاير بتحسين خدمة الكهرباء في ظل هذه الفوضى العالية التوتر؟

## الحسكة تستعد لمحصول القمح المحافظ: تسويق الحبوب مسألة ترتبط بالمصلحة الوطنية العليا

الحسكة - دحام السلطان



شدد محافظ الحسكة لؤي محمد صبيح على ضرورة اتخاذ كافة الإجراءات اللازمة والمطلوبة في مراكز تسويق الحبوب، والعمل على تقديم كافة التسهيلات اللازمة والممكنة للفلاحين من أجل تسويق أنتاجهم بمرور وسهولة من حقول الإنتاج إلى مراكز التسويق الرسمية المعتمدة بالمحافظة.

وخلال اجتماعه بلجنة تسويق الحبوب الفرعية بالمحافظة أشار صبيح إلى أن مسألة تسويق الحبوب في محافظة الحسكة، هي مسألة مهمة وضرورية وطنية ترتبط بمصلحة الدولة العليا، وهذا ما يحتم على كافة القائمين على عملية تسويق الحبوب، أخذ دورهم المنوط بهم بكل مسؤولية واهتمام، داعياً إلى مضاعفة الجهود لاستلام محاصيل الحبوب من الفلاح، في ضوء السعر المحزني الذي اعتمدته اللجنة الاقتصادية في رئاسة مجلس الوزراء بخصوص سعر محصول القمح خلال هذا العام، وفي ظل التوجه الحكومي لاستلام كل حبة قمح من محصول الفلاح.

ودعا صبيح إلى اتخاذ كافة الإجراءات والتدابير اللازمة والمطلوبة لاستلام محصول القمح من فلاحي المحافظة، والعمل على تسهيل وتيسير أمور التسويق، بدءاً من تسليم أكياس الخيش ونقل المحصول وتسويقه في مراكز الاستلام ومن ثم الإسراع بصرف قيم المحصول، مؤكداً ضرورة ضبط عملية التسويق وعدم التعامل مع أي تجاوز أو مخالفة من شأنها عرقلة عملية التسويق، ووضع العراقيل والمنغصات أمام الفلاحين من شراء المحصول منه، مشدداً على ضرورة قيام اللجان التي تم تشكيلها بالعمل على أخذ مهامها المنوطة بها، لاسيما عملية ضبط وتسهيل عملية التسويق في مراكز الاستلام الثلاثة الرسمية والمعتمدة بريف القامشلي، من جانبه أوضح مدير فرع السورية للقمح عامر الأحمد، أن مراكز التسويق الثلاثة المعتمدة لدى فرع المؤسسة، جاهزة وبكامل طاقاتها الإدارية والفنية والخدمية، بما فيها مواقع التخزين في المساحات والقبائين الأرضية، وهي على موعد لاستلام أكبر كمية من الأقماع المسوقة من الفلاحين والمنتجين ووفق التسهيلات المريحة والمرنة وبموجب البطاقة الشخصية، فور افتتاحها بشكل رسمي اعتباراً من اليوم التاسع والعشرين من الشهر الجاري، مشيراً إلى أن مخازين مستودعات فرع السورية للحبوب تحتوي الآن على

أكثر من مليون و٤٠٠ ألف كيس خيش جديد، ويسعر ٢٥ ألف ليرة للكيس الواحد، و١٥ ألف ليرة لكيس الخيش المستعمل، والتي ستم إعادة قيم أثمانها للفلاحين الذين يقومون بتسويق أنتاجهم إلى مراكز التسويق، مضيفاً إن الدائرة المالية بكامل طاقاتها على أتم الجاهزية أيضاً لصرف قيم الأقماع بأقصى سرعة ممكنة عن طريق فروع الصرافية الزراعية التعاونية بالمحافظة.

بدوره بين مدير زراعة الحسكة علي خلوف الجاسم، أن الدوائر الفرعية والوحدات الإرشادية، قامت بعرض كل التسهيلات الممكنة لعملية التسويق المنوطة بالفلاحين والمزارعين، وهي جاهزة لقطع المناشئ لمن يرغب بالحصول عليها من الفلاحين والمزارعين للحصول على أكياس الخيش في المناطق الآمنة، إضافة إلى المناشئ الاقتصادية الأخرى اللازمة للتسويق في جميع مناطق المحافظة، والتي بدورها تشكل حالة إيجابية للفلاحين الذين يقومون بتسويق محاصيلهم فيما يخص حجم المساحات والأجور المرتبطة بها من حقول الإنتاج في مراكز التسويق.

## الفلاح الذي ينتج ٢ طن قمح وما فوق يتم إرسال سيارته لحقله لاستلام المحصول

اللاذقية - عبير محمود

لجان من ذوي الخبرة والتعامل بأخوية مع الفلاحين، مشيراً إلى أن هناك لجنة بكل مركز تضم رئيس مخبر ومعدني قوائم ومسؤولي خزن وتسويق وفنيين خبيرين بكل الأمور المتعلقة بهذا الشأن بشكل كامل.

## مقرحات وإعفاءات

نوه ملحم بأن المؤسسة بصدده تقديم مقترح خلال الاجتماع التسقيفي حول موسم إغناء الفلاح من شهادة المنشأ حين تسليم المحصول للمؤسسة، بما يذلل الصعوبات أمامه للتسليم على تسليم كامل المحصول المزروع في المحافظة إلى فرع المؤسسة.

وأردف بأن هناك تسقيفاً مع المصرف الزراعي لتوفير طلب براءة النمة المالية من مزارعي القمح بأن تكون ليس لها علاقة بالقمح وتسهيل عملية قبض الفلاح لثمن الكميات المسلمة المؤسسة الحبوب وتنظيم قوائم الشراء وعملية القبض من المصرف خلال ٢٤ ساعة كحد أقصى.

ويشد مدير فرع الحبوب على أنه منذ تاريخ بدء استلام المحصول في ٢٦ أيار الجاري، سيتم فتح المراكز ومعالجة أي شكوى يقدمها الفلاح، مبيّناً أن الفرع مستوفى حتى انتهاء عملية استلام المحصول وأخر حبة قمح على مستوى المحافظة.

وبين ملحم أن سعر القمح المحدد حكومياً بـ ٥٠٠ ليرة لكليلو غرام الواحد يعد سعراً محزناً، ومشجعاً للتوسع

وافت إلى تحضير المسابر الخاصة لسحب العينات وتشكيل



## الكثير من الشقق السكنية فارغة في المدينة وخصوصاً في الأحياء الراقية بعد موجة صعود غير مسبوق.. البيع «بداعي السفر» يدفع أسعار عقارات حلب إلى مزيد من الانخفاض

حلب - خالد زركلو

شهدت أسعار العقارات في مدينة حلب انخفاضاً في الأسعار في الآونة الأخيرة، مدفوعة بالعروض الزائدة من الوحدات السكنية المعروضة للبيع، وذلك بعد فترات عديدة من الأسعار خلال السنوات الفاتحة وموجة صعود غير مسبوقة جراء التضخم، لم تستجب لمخدرات المحتاجين لاقتناء تلك الوحدات.

وجرت العادة خلال العقود الأخيرة، أن يلجأ أبناء حلب إلى اقتناء الشقق السكنية لتسجيل مخزنتهم عبر تأجيرها وتحقيق دخل شهري أو سنوي إضافي، واستعمالها كمطبخة، لانخفاض فائض السيولة المالية فيها، وتمتعها من خلال ارتفاع أسعار العقارات المتواصل.

ولطالما عرف عن بعض الحلبيين امتلاكهم الكثير من المحال التجارية والشقق السكنية، بهدف المضاربة بالبيع لأن أصحابها يخططون للسفر، أو أنهم بصدده الهجرة خارج البلاد بعد أن أنهوا استعداداتهم، وهم بحاجة إلى الأموال، وذلك نتيجة لسوء الوضع الخدمي وأحدية الجانب المعروضة على البلاد.

ورصدت مصادر عن متعاملين في سوق العقارات بحلب، لـ «الوطن» وضع وحال السوق حالياً، وخلصت عمالات صعبة، ولا تجتذب استثمارات أجنبية جراء القطعية مع رؤوس الأموال الخارجية بسبب العقوبات أحادية الجانب المفروضة على البلاد.

وأوضحت المصادر أن لدى المكاتب العقارية في مناطق غرب حلب، والتي تركزت فيها المضاربات وعمليات الشراء والبيع، الكثير من الشقق السكنية المعروضة للبيع لأن أصحابها يخططون للسفر، أو أنهم بصدده الهجرة خارج البلاد بعد أن أنهوا استعداداتهم، وهم بحاجة إلى الأموال، وذلك نتيجة لسوء الوضع الخدمي وأحدية الجانب المعروضة على البلاد.



من الشقق السكنية بفعل توقف الجمعيات السكنية عن التوسع بمشاريعها غرب المدينة، إلا أن الكثير من الشقق السكنية فارغة في مدينة حلب، وخصوصاً في الأحياء الراقية كالفرقان والشهباء القديمة والمحافظة والموكامبو، وكذلك في أحياء السكن الحديث الأول في طرف المدينة مثل حلب الجديدة شمالاً وجنوباً.

وعزت الأمر إلى أن أصحاب الشقق هاجروا خارج البلاد خلال سنوات الحرب وبعدها، أو بسبب ظاهرة امتلاك الشخص الواحد أو العائلة الواحدة للعديد من الشقق بغية التجارة من دون الحاجة إلى شغلها.

وقدرت عدد الشقق الفارغة في الشطر الغربي من المدينة بحوالي ٢٠ بالمئة من إجمالي عدد الشقق، وهو ما عليه الحال في أحياء الشطر الشرقي التي نالت منها الحرب ما تأت، وكذلك الزلزال الذي ضرب المدينة في ٦ شباط العام ما قبل الماضي.

كما أشارت المصادر إلى تعرض المستثمرين في العقارات حالياً لخسائر مالية، لأن الاستمرار في هذا القطاع في ظل تنذير سعر الصرف، ومقارنته بسعره قبل الارتفاعات المتتالية في سنوات الحرب وما بعدها، عرضهم لخسائر لم تكن بالحسبان، في ظل عدم قدرة شريحة كبيرة من سكان المدينة على شراء العقارات المتروكة للتجارة، وفي ظل عزوف المهاجرين من أبناء حلب عن الشراء، بخلاف ما كان عليه الحال سابقاً.

ويذكر ملحم أن المؤسسة تعمل بكل كوابرها بخليعة عمل وأسبابها الفلاح، ويتم تنظيم العمل ومحاولته الحصول على كل محصول القمح في المحافظة بتشجيع الفلاح على تسليمه للمؤسسة، قائلاً: عندما تحصل على القمح من أرضي فلاحياً يتم طمحه في مطبخنا وإنتاج الخبز بأيدٍ وطنية وفتح بليدي خالص.

ولضمان المقاييس والمواصفات والكميات الجيدة، شدد ملحم على ضرورة أن تكون البذار من مديرية الزراعة لتكونها مدروسة ومعقمة وتكون من أصناف مقاومة للأمراض والحشرات بما يضمن الكمية والنوعية للمنتج من المحصول بشكل عام.

السكنية في السوق، مقارنة بسابق عهدهما. المصادر أشارت إلى أن تكلفة بناء الشقة الواحدة في الوقت الحالي، يزيد على سعر الشقة المبينة قديماً وبالمواصفات ذاتها، على الرغم من إقدام تجار العقارات على إنشاء أبنية في المساحات الفارغة الصالحة للبناء، كما في أحياء الشهباء القديمة والجديدة وحلب الجديدة، ولو على أنقاض أبنية سابقة لكن بطواقم أقل، نظراً لوجود مثل هذه المساحات في هذه الأحياء أو السماح بهم أبنية قديمة وبناء بديل منها، بقرار من البلدية.

وكشفت المصادر أنه وبالرغم من حاجة المدينة إلى مزيد